دعاوى الجمعيات للتعويض عن – الأضرار البيئية " دراسة مقارنة"

بحث مقدم الى مؤتمر

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

"رؤية مصر ٢٠٢٠ـ٢٠٣٠ "

٦ـ٧ مايو ٢٠٢٢ م

كلية الحقوق- جامعة المنصورة

إعداد

د/ وفاء حلمى السعيد

مدرس القانون التجارى- كلية القانون

الاكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

المقدمة

تحرص الدول على صياغة القوانين وإبرام الاتفاقيات الدولية التى تحمى البيئة من كافة الانتهاكات التى تقع من المؤسسات الصناعية، والتى تشكل إعتداء على حق أفراد المجتمع فى بيئة سليمة ونظيفة، وبالمخالفة للقواعد القانونية والإخلاقية الواجب إحترامها فى هذا الشأن.

وإذا كان يوجد العديد من الجهات المكلفة من جانب الدولة لمتابعة تطبيق أحكام قانون حماية البيئة، إلا أن ذلك ليس كافياً لتبنى حماية حقيقية وفعالة لحق أفراد المجتمع فى بيئة نظيفة، وهو ما يستوجب البحث عن آلية يتم من خلالها متابعة مدى تطبيق القواعد القانونية المنظمة لحماية البيئة.

وهو ما يمكن تصوره فى حالة تجميع أفراد المجتمع المتضررين لرفع دعوى واحدة لجبر الأضرار البيئية بواسطة جمعية حماية البيئة، والتى تهدف إلى حماية الطرف الضعيف، ودون أن يكون غرضها تحقيق ربح، فيجب أن يكون حماية أفراد المجتمع من الاعتداءات الواقعة عليهم هو عملها الأساسى بحيث تمارسه لجميع الأفراد وبحياد تام، ودون مقابل[1].

وتباشر هذه الجمعيات مجموعة من الإجراءات التى تهدف إلى تمثيل المتضررين فى المنازعات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك عن طريق تسويتها غير

(١) د/محمد المهدى، دور جمعيات المجتمع المدنى فى حماية المستهلك فى ضوء القانون ٣١,٠٨، المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية، العدد ٢، ٢٠١٧، ص١٣

القضائية، أو القضائية عبر رفع وتحريك الدعاوى القضائية أو التدخل في هذه الدعاوى المرفوعة على المتسببين فى هذه الأضرار(١).

ونظمت المادة ٣/١٤٢-١ من قانون البيئة الفرنسى الدعوى الجماعية فى مجال حماية البيئة، وتتناول هذه الدعوى الأضرار المتعلقة بحماية البيئة والطبيعة من خلال تحسين إطار العيش وحماية المياه والهواء والتربة والمواقع والمشاهد الطبيعية والتعمير والصيد البحرى أو تهدف إلى مكافحة أشكال التلوث ومصادر الإزعاج أو إلى السلامة النووية والحماية من الإشعاعات(٢).

إشكالية البحث:

تهدف الباحثة من هذه الدراسة إلى بحث موضوع الدعوى الجماعية فى القانون المقارن وصولا لتحديد ما إذا كانت القواعد السارية حالياً كافية وتفى بالغرض المنشود القائمة على توفير حماية حقيقة وفعالة لحق أفراد المجتمع فى بيئة نظيفة، هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت الجمعيات شخصاً معنوياً، ويتمتع بالشخصية القانونية التى تسمح له برفع دعوى قضائية لطلب التعويض عن الأضرار التى لحقتها من الفعل الضار، إلا أنه يثور التساؤل عن الإجراءات المتبعة لرفع وتحريك هذه الدعوى والفصل فيها ؟

(١) د/محمد المهدى، مرجع سابق، ص١٤

(٢)د/حكيم زيان وآخررون، الدعوى الجماعية أمام القاضى الإدارى بفرنسا، سلسلة فقه القضاء الإدارى، العدد الخامس، ص٥

منهج البحث:

سوف نتبع المنهج التحليلى لأحكام القواعد القانونية الواردة فى القانون المقارن لبيان مدى سريانها فى التنظيم القانونى المصرى.

خطة البحث:

سوف نقسم دراسة هذه الموضوع إلى مبحثين على النحو الآتى:

المبحث الأول ـ ماهية الدعوى الجماعية

المبحث الثانى ـ إجراءات الدعوى الجماعية

المبحث الأول

ماهية الدعوى الجماعية

تمهيد وتقسيم:

تقوم الدعوى الجماعية على فكرة خاصة به، مؤداها تجميع الشكاوى الفردية فى دعوى واحدة من أجل الحصول على تعويض عن جميع الأضرار الفردية(١)، وسيجرى رفع الدعوى الجماعية بصورة أكثر تنظيماً من خلال ممثل المتضررين (جمعية). والمتضرر الذى يريد الحصول على تعويض، فإنه يجب عليه أن يعبر عن إرادته فى ذلك بطريقة أو أخرى(٢).

وإذا صدر حكم بإنعقاد مسئولية الشخص المتسبب فى الأضرار، فإنه يجب نشر هذا الحكم بحيث يجوز للمستهلك الذى لم يشارك فى إجراءات الدعوى الجماعية أن تكون أمامه فرصة للإنضمام لهذه الإجراءات بعد نشر الحكم القضائى الصادر(٣).

وتعد هذه الإجراءات هى الآلية المناسبة لفتح الباب أمام المتضررين وذوى المصلحة للإنضمام إلى الدعوى الجماعية، وبالتالى الحصول على حكم قضائى تنصرف آثاره لكافة الخصوم سواء الذين تدخلوا فى إجراءات هذه الدعوى لحظة رفعها أو أثناء سير إجراءات نظرها والفصل فيها(٤).

---

(1) Guillaume CERUTTI, rapport sur l'action de group, 16 dec.2005, p.28

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

وبناء على ذلك، تنقسم دراسة هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول ـ المقصود بالدعوى الجماعية

المطلب الثانى ـ مزايا الدعوى الجماعية

المطلب الأول

المقصود بالدعوى الجماعية

الدعوى الجماعية هى الدعوى المرفوعة من شخص نيابة عن فئة كاملة من الأشخاص الذين لديهم حقوق متشابه أملاً فى صدور حكم قضائى حائز لحجية الأمر المقضى بالنسبة لجميع الأشخاص الممثلين فى هذه الدعوى بواسطة هذا الشخص. وتحظى الدعوى الجماعية بميزة قوية ومحددة للأشخاص الذين تعرضوا لضرر قليل بالقدر الذى لا يشجعهم برفع وتحريك دعوى تعويض بصورة منفردة بحيث لو قرروا رفعها بصورة جماعية لكان أفضل لهم لتأكيد حقهم فى التعويض والحصول عليه[1].

أى أنها الآلية الإجرائية التى تفتح الباب أمام أكثر من شخص متضرر من ذات الخطأ الصادر من نفس الشخص لمباشرة الإجراءات القانونية مع بعضهم البعض، وهو ما يمكن تصور حدوثه فى حالة تضرر أكثر من فرد من ذات الضرر بحيث يجوز لهم

(1) Guillaume CERUTTI, rapport sur l'action de group, 16 dec.2005, p.28

توحيد مجهوداتهم فى نطاق الإجراءات القانونية الجائز مباشرتها تجاه الشخص المتسبب فى هذه الأضرار[1].

ولذلك، يتحدد نطاق هذا الإجراء بدعاوى التعويضات التى يريد رفعها أفراد المجتمع لجبر الأضرار المادية التى لحقت بهم شريطة أن تكون هذه الأضرار ناجمة عن ذات الخطأ المنسوب لذات الشخص[2].

أيضا، يذهب أحد الفقه الفرنسى إلى أن الدعوى الجماعية هى آلية إجرائية مدنية تسمح لشخص أو أكثر بمباشرة دعوى قضائية باسم مجموعة من الأشخاص، وهو ما يعنى تمثيل فئة من الأشخاص أمام القضاء بواسطة شخص واحد أوأكثر للدفاع عن حقوقهم المشتركة[3].

ووفقا لهذه الدعوى، يجوز تجميع أفراد المجتمع المتضررين من ذات الخطأ لرفع وتحريك هذه الدعوى فى مواجهة الشركات الكبيرة من أجل إعادة التوازن فى العلاقة القانونية القائمة بينها وبين المستهلك الذى لا يستطيع أن يتحمل إجراءات التقاضى وحده تجاه هذه الشركات الكبيرة.

(1) https://www.economie.gouv.fr/cedef/action-de-groupe

(2) Ibid.

(3) Guillaume CERUTTI, op.cit. p.6

المطلب الثانى

مزايا الدعوى الجماعية

تهدف الدعوى الجماعية إلى تفادى كل فرد من أفراد المجتمع لو كان يريد رفع دعوى التعويض بصورة منفردة الإجراءات القانونية التى تتناول ذات المسألة القانونية، وبالتالى تفادى احتمال صدور أحكام قضائية متضاربة فى ذات المسألة، كما تسهم آلية الدعوى الجماعية فى توفير وقت وجهد القضاة من خلال رفع هذه الدعوى أمام محكمة قضائية واحدة بدلا من أكثر من محكمة فى حالة رفع كل مستهلك دعوى تعويض بصورة منفردة[١].

كما تساعد إجراءات هذه الدعوى على توفير النفقات والتكاليف المالية التى يتكبدها كل خصم على حدة نظير مباشرة الإجراءات القضائية، فعلى سبيل المثال تكلف إجراءات الدعوى الجماعية ٦٥ ألف يورو بالنسبة لعدد ١٦ مستهلك، بينما تبلغ قيمة الدعوى الفردية ١١ ألف يورو لكل مستهلك على حدة[٢]، علاوة على أن هذه الإجراءات تسهم فى عدم إزدحام المحاكم بالقضايا والمنازعات بحيث تستطيع المحاكم الفصل فى الدعاوى المعروضة عليها على نحو أفضل[٣].

(1)Maître Sébastien SALLES, L'action de groupe ou la class action française, https://www.thelys-avocats.fr/droit-de-la-consommation-laction-de-groupe-ou-la-class-action-francaise

(2) Ibid.

(3) Julie Roman, les actions de groupe et le droit de la concurrence, université Paris II , 2016, p. 17

كما تسمح الدعوى الجماعية بتجميع كافة الأسانيد القانونية والواقعية التى تساعد أفراد المجتمع فى الحصول على حكم صادر لمصلحتهم ضد المدعى عليه، وبالتالى ضمان حصولهم على التعويض المناسب لهذه الأضرار[1]، فإذا وقع تلوث للبيئة الهوائية وترتب على ذلك إلحاق الضرر بأفراد المجتمع، فلو كان لكل واحد منهم رفع دعوى بيئية، فقد يجد المدعى صعوبات فى رفع هذه الدعوى، وفى كثير من الحالات قد يرد القاضى الدعوى لأن المدعى لم يتمكن من تحديد مصدر الضرر أو لم تجد المحكمة له مصلحة شخصية فى ذلك.

وفى كثير من الأحيان توجد صعوبة لتحديد من هو من بين الملوثين قد سبب الضرر، كما أن مسبب التلوث يجد نفسه أمام الدعوى الفردية مضطراً لدفع التعويض، لذلك كانت الدعوى البيئية الجماعية فعالة لرد المتسبب فى التلوث وإزالة الضرر، وتمكين المضرور من الحصول على تعويض كامل.

وهذه الدعوى الجماعية التى يرفعها أحد المتضررين بيئياً أو بعضهم نيابة عن الباقى وباسمهم بشرط أن يكون الضرر البيئى قد أصاب مجموعة من الأفراد وأن يذكر اسم كل مضرور فى صحيفة الدعوى، ويكون الحكم الصادر فى هذه الدعوى ملزماً لكل طرف ورد اسمه فى هذه الصحيفة بحيث يجوز له الحصول على مبلغ التعويض.

وتحمى الدعوى البيئية الجماعية المضرورين الذين لم ترد أسماؤهم فى صحيفة الدعوى إما بسبب جهلهم بهذه الدعوى، أو لعدم الاهتمام بمسألة التلوث الذى حدث بحيث يجرى حمايتهم بصورة غير مباشرة، وفى فرنسا يجوز لجمعية حماية البيئة أن تقيم دعوى جماعية لفائدة شخصين طبيعين اثنين على الأقل لو أصيبوا بأضرار فردية ناتجة عن فعل ملوث واحد فى مجال البيئة.

---

(1)Ibid.

المبحث الثانى

إجراءات الدعوى الجماعية لحماية البيئة

تمهيد وتقسيم:

الدعوى الجماعية لحماية البيئة شأنها شأن أى دعوى قضائية لطلب انعقاد المسئولية المدنية من حيث ضرورة توافر شروط لقبولها، كشرط المصلحة وشرط تعدد الأشخاص وشرط وحدة الضرر، وهو ما تناوله المشرع الفرنسى بموجب قانون تحديث عدالة القرن الحادى والعشرين رقم ١٥٤٧ لسنة ٢٠١٦، وهو ما ستناوله فى المطلب الأول من هذا المبحث، بينما نخصص المطلب الثانى لدراسة إجراءات رفع وتحريك الدعوى الجماعية والفصل فيها بموجب حكم ملزم للأطراف.

المطلب الأول ـ شروط الدعوى الجماعية لحماية البيئة

المطلب الثانى ـ التنظيم الإجرائى للدعوى الجماعية لحماية البيئة

المطلب الأول

شروط الدعوى الجماعية لحماية البيئة

الشرط الأول ـ شرط المصلحة الشخصية (الصفة فى رفع الدعوى):

إذا كانت القواعد العامة للمسئولية المدنية تقضى بأن كل متضرر يملك حق إقامة دعوى قضائية مباشرة على المتسبب فى الضرر، إلا أن بعض التشريعات أجازت رفع دعوى جماعية وواحدة بحيث يكون المدعين ممثليين بواسطة شخص واحد، ويكون نجاح هذه الدعوى لأحد المدعين هو نجاح لباقى المدعين[١].

ولذلك، يجوز رفع هذه الدعوى بواسطة الجمعايات المعتمدة لحماية البيئة وفقا للشروط المحددة بموجب مرسوم يعرض على مجلس الدولة ليتناول الدفاع عن ضحايا الأضرار الجسدية أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها[٢].

وتنص المادة ٦٣ من قانون تحديث عدالة القرن ٢١ الفرنسى على أنه "يجوز للجمعيات المعتمدة والمعلن عنها لمدة ٥ سنوات على الأقل، والتى يكون غرضها الدفاع عن مصالح أعضائها مباشرة إجراءات رفع وتحريك الدعوى الجماعية".

---

(١) د/نسرين سلامة محاسنة، دعوى المسئولية عن الضرر الجماعى فى القانون المقارن، نحو تنظيم قانونى خاص فى القوانين العربية: القانونان القطرى والأردنى نموذجاً، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد ١، العدد التسلسلى ٢٩، مارس ٢٠٢٠، ص٢٠٤

(٢) د/حكيم زيان وآخررون، الدعوى الجماعية أمام القاضى الإدارى بفرنسا، سلسلة فقه القضاء الإدارى، العدد الخامس، ص٥

وإذا قضت المحكمة بقبول الدعوى الجماعية، ثم قررت عدم انعقاد مسئولية المدعى عليه، فإنه لا يجوز لمن كان ممثلاً فى الدعوى الجماعية أن يقيم دعوى فردية جديدة للمطالبة بذات الحق(١).

الشرط الثانى ـ تعدد الأشخاص :

وهو ما أشارت إليه صراحة المادة ٧٧-١٠-٣ من قانون العدالة الإدارية الفرنسى بقولها "أشخاص متعددين". ومع ذلك، لم يحدد المشرع الفرنسى حد أقصى لعدد هولاء الأشخاص، بينما يجب ألا يقل العدد عن شخصين تطبيقا لصراحة القانون رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠١٤ الخاص بحماية المستهلك.

أيضا، لا يجب أن يتمتع الأشخاص بصفة معينة حتى يجوز رفع الدعوى الجماعية، فيستوى فى ذلك الشخص الطبيعى أو الشخص المعنوى، ويستثنى من ذلك قانون حماية المستهلك بحيث يجب أن يكون الشخص مستهلك حتى يجوز له رفع الدعوى الجماعية فى نطاق حماية المستهلك(٢).

وتنص المادة ١٤١-١ من قانون حماية البيئة على أنه يجوز للجمعيات المعنية بحماية البيئة، والتى مر عليها ثلاث سنوات على الأقل ومارست أنشطتها بانتظام فى مجال حماية البيئة وتحسين البيئة المعيشية وحماية الماء والهواء والمواقع والمناظر الطبيعية وتخطيط المدن ومكافحة التلوث بشكل عام(٣).

(١) د/نسرين سلامة محاسنة، مرجع سابق، ص٢١١

(٢) د/حكيم زيان وآخررون، مرجع سابق، ص٣

(3) Philippe GOSSELIN, et autres, op.cit. p.23

الشرط الثالث ـ الضرر الجماعى:

يتحقق الضرر الجماعى عندما يكون المصدر الواحد أو السبب الواحد مؤدياً إلى أضرار لمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، وهو ما يمكن تصور حدوثه فى حالة الأضرار البيئية الناجمة عن مصنع أو منشأة صناعية بحيث يضار مدينة بأكملها من هذه الأضرار البيئية. أيضا قيام شركات الاتصالات ببناء أبراج فى مناطق سكنية من خلال استئجار قطعة أرض من مالكها وتدفع له مبلغاً مالياً كبيراً نظير إنشاء عمود من أجل تسهيل وصول خدمات هذه الشركة إلى عملائها، وهو ما يترتب إلحاق الضرر بسكان هذه المناطق السكنية(١).

وبناء على ذلك، غالبا ما يكون الضرر الجماعى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأضرار جسدية تتعلق بالصحة العامة، ولا تتعلق بخسارة مالية مباشرة، ويصيب هذا الضرر مجموعة كبيرة من الناس بسبب وجودهم فى ذات المنطقة الجغرافية التى يوجد بها مصدر الضرر.

وإذا كان يجب أن يكون الضرر الذى أصاب المدعين ضرراً واحداً، ومع ذلك لم يشترط أن يكون الضرر بنفس القدر، فإذا حدث تفاوت من شخص لآخر، فلا يعد ذلك عائقاً أمام قبول الدعوى، وإنما يكفى أن يكون الضرر من النوع نفسه، ولذلك لا يكون الضرر من ذات النوع فى حادث تسمم أشخاص ناتج عن استخدام كل منهم منتجاً مختلفاً(٢).

---

(١) د/نسرين سلامة محاسنة، مرجع سابق، ص٢٠٤

(٢) د/نسرين سلامة محاسنة، مرجع سابق، ص٢١٣

الشرط الرابع ـ وحدة الأساس القانونى :

يجب أن يستند الأشخاص الجائز لهم رفع الدعوى الجماعية على وحدة الأساس القانونى، وفى مجال البيئة، تنص المادة ١٤٢-٣-١ من القانون الفرنسى لحماية البيئة على أنه "إذا تعرض العديد من الأشخاص الطبيعين لضرر فردى وناتج عن الضرر الذى يلحق بالبيئة من ذات الشخص المعتدى وبناء على سبب مشترك، ويشكل انتهاك لذات الالتزامات القانونية أو التعاقدية، فإنه يجوز رفع دعوى جماعية أمام المحكمة المدنية أو الإدارية المختصة".

وقد يكون الهدف من إجراءات الدعوى الجماعية إنهاء الانتهاك الواقع على البيئة أو التعويض عن الأضرار المادية الناتجة عن هذا الانتهاك الواقع على البيئة.

وتطبيقا حكم القواعد العامة للمسئولية المدنية، يتعين أن تكون الأضرار القابلة للإصلاح ناتجة عن ذات الإخلال بالإلتزامات من جانب شخص أو عدة أشخاص، أى أن تكون ناتجة عن ذات الواقعة المسببة للضرر(١)، أما بالنسبة للواقعة المتسببة فى الضرر فى نطاق الدعوى الجماعية فإنها غير محددة بوضوح وفقا لصياغة النص القانونى الفرنسى "إخلال من ذات الطبيعة"، "إلتزامات قانونية أو تعاقدية"، ولذلك توجد أنواع كثيرة من السلوكيات الخاطئة يمكن أن تبرر دعوى جماعية، كالتقصير أو التراخى فى إتخاذ الإجراءات الاحترازية(٢).

(١) د/حكيم زيان وآخررون، مرجع سابق، ص٤

(٢) د/حكيم زيان وآخررون، مرجع سابق، ص٤

المطلب الثانى

التنظيم الإجرائى للدعوى الجماعية لحماية البيئة

الدعوى الجماعية مثلها مثل أى دعوى قضائية بحيث يحكم رفعها وتحريكها وفقا القواعد العامة لرفع وتحريك الدعاوى القضائية، أى من خلال تقديم صحيفتها لقلم كتاب المحكمة المختصة، وتكليف المدعى عليه بالحضور فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى(١).

ففى الولايات المتحدة الإمريكية، يجب على ممثل الخصوم أو الخصوم أنفسهم أن يقدموا للمحكمة المختصة الطلب القضائى متضمناً وبصورة موجزة البيانات والمعلومات المتعلقة بكل قانون على حدة، فعلى سبيل المثال إذا كانت الدعوى تستوجب تطبيق أحكام قانون حماية البيئة، فيجب أن يتضمن الطلب القضائى كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا القانون.

أيضا، يجب أن يتضمن الطلب القضائى الدليل الواضح على وجود إرتباط وثيق بين أعضاء المجموعة التى تريد رفع وتحريك الدعوى الجماعية وتقديم الأسباب التى ينهض عليها هذا الطلب، وملخص طلبات أعضاء المجموعة، وتقديم ما يفيد أداء الأطراف الموجودين فى الدعوى لليمين على حماية مصالح الأعضاء المتغيبين بأمانة وصدق(٢).

(1) Guillaume CERUTTI, op.cit. p.10
(2)Guillaume CERUTTI, op.cit. p.10

ويعقب مرحلة إيداع الطلب القضائى مرحلة الفحص المبدئية أو مرحلة مناقشة المدعى عليه من خلال مركز خدمة الشكوى التى يجب عليها الرد على هذا الطلب القضائى خلال ٣٠ يوماً من تاريخ وصول الطلب لديها، ويجوز مد هذه المهلة الزمنية إذا طلب هذا المركز ذلك[١]. وفى جميع الأحوال، يصدر القاضى المختص حكمه وفقا لقواعد الولاية أو القواعد الفيدرالية حسب المحكمة المرفوع أمامها الدعوى، وما إذا كانت محكمة فيدرالية أم محكمة تابعة لإحدى الولايات الأمريكية[٢].

ووفقا للقانون السويدى والبرتغالى، يجرى رفع وتحريك الدعوى الجماعية وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات القضائى بحيث يجب أن يتضمن الطلب مجموعة الأشخاص، والوقائع العامة والمشتركة فيما بينهما، والتى تبرز أهميتها لمراجعة وفحص الطلبات الرئيسية فى الدعوى، والوقائع الأخرى والضرورية لتحديد ما إذا كانت الطلبات الفردية يجب أن تكون موضوعاً لدعوى جماعية أم لا، علاوة على ذلك، يجب تحديد أسماء وعناوين جميع الأعضاء المنتسبين للمجموعة التى رفعت وحركت الدعوى الجماعية.

وهو ما يعنى أن القانون السويدى والبرتغالى يفضلون تطبيق قواعد رفع وتحريك الدعاوى، والمنصوص عليها فى قانون الاجراءات القضائية ليسرى حكمها على الدعاوى الجماعية من حيث تحديد الطلب القضائى للوقائع التى يستند إليها،

(1)Ibid.
(2)Ibid.

وأسماء وعناوين الأشخاص الممثلين فى هذه الدعوى لضمان سريان آثار الحكم القضائى فى مواجهتهم(١).

ووفقا لقانون اقليم الكيبك التابع لدولة كندا، يجب على الشخص الذى يريد رفع وتحريك الدعوى الجماعية أن يطلب تفويض من المحكمة المختصة لتعيينه كممثل عن مجموعة الأشخاص المراد تمثيلها فى الدعوى الجماعية، فطلب التفويض يثبت قانونية الدعوى الجماعية(٢)، كما يجب أن يحدد الطلب القضائى الوقائع التى يستند إليها وأن يقدم الدليل على وجود تجانس بين أعضاء المجموعة الممثلة فى الدعوى، ويجب إخطار المدعى عليه بالطلبات الواردة فى هذه الدعوى والإطلاع عليها لدى قلم كتاب المحكمة المختصة(٣).

التمثيل الإلزامى للخصوم بواسطة المحامى:

تنص المادة ٧٦٠ من قانون المرافعات الفرنسى والمعدل بالمرسوم التشريعى رقم ١٣٣٣ لسنة ٢٠١٩ على أن "الأطراف ملزمة بتعيين محامى أمام المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك"، وهو ما يؤكد على أن القاعدة العامة هى الطابع الإلزامى لتمثيل الخصوم بواسطة محامى فى حالة إجراءات اليوم المحدد.

(1)Guillaume CERUTTI, op.cit. p.11
(2)Ibid.
(3)Ibid.

ويشدد المشرع الفرنسى على تمثيل الخصوم بواسطة محامى فى المجالات الأكثر فنية بحيث يكون تدخل المحامى مفيداً لمصلحة الخصم الذى يمثله للدفاع عنه مصالحه بصورة أكثر فعالية وللقاضى الذى ينظر الطلبات المقدمة إليه بحيث يساعد القاضى على حسن استيعاب هذه الطلبات وضمان التطبيق الصحيح للقانون [١].

ويمثل المحامى المدعين أمام المحكمة المختصة، ويجب أن يحظى بالكفاية القانونية فى مثل هذه الدعاوى، والكفاية المالية بحيث يكون لهذا المحامى الموارد المالية الكافية لتحمل مصاريف التقاضى، ومن ذلك مصاريف الإعلانات لكل مدعى من المدعين الممثليين فى الدعوى الجماعية[٢]، وفى إنجلترا وويلز، يوجد محامى مفوض من مقدم الطلب أو مقدمى الطلب فى حالة تعددهم، أو من المدعى عليه أو أكثر فى حالة تعددهم، والذى يتولى إيداع طلب إجراءات الدعوى الجماعية قلم كتاب المحكمة المختصة، ويجب أن يتضمن هذا الطلب المسائل الواقعية والقانونية العامة والمشتركة بين جميع الأطراف، والتى تصلح أساساً للدعوى الجماعية أمام المحكمة المختصة بها[٣].

(1) Ministère de la justice, réforme de la procédure civile, p7

(٢) د/نسرين سلامة محاسنة، مرجع سابق، ص٢١٣

(3)Ibid.

خامسا ـ الانضمام للدعوى الجماعية:

تنص المادة ٦٩ من قانون تحديث عدالة القرن ٢١ رقم ١٥٤٧ لسنة ٢٠١٦، والصادر فى ١٨ نوفمبر ٢٠١٦ على أنه "خلال الميعاد ووفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة ٦٦، يرسل الأشخاص الراغبون فى الإنضمام للمجموعة طلبات التعويض إما إلى الشخص المسئول وفقا للحكم الصادر، أو إلى المدعى الذى يحصل على تفويض منهم بغرض التعويض".

تنص المادة ٧٠ من قانون تحديث عدالة القرن ٢١ على أنه "يجب على الشخص المسئول وفقا للحكم الصادر أن يدفع تعويضاً فردياً عن الأضرار الناجمة عن الفعل المؤدى إلى قيام مسئوليته للأشخاص الذين يستوفون معايير الانضمام إلى المجموعة والانضمام إليها فعلا".

تنص المادة ٧١ من قانون تحديث عدالة القرن ٢١ على أنه "يجوز للأشخاص الذين لم يتم الموافقة على طلب الانضمام المنصوص عليه بالمادة ٧٠ أن يعرضوا على القاضى الذى حكم بإنعقاد المسئولية طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بهم وفقا للشروط والضوابط المنصوص عليها بالمادة ٦٦".

تنص المادة ٧٢ من قانون تحديث عدالة القرن ٢١ على أنه "يجوز للأشخاص المتضررين وفقا للشروط والمواعيد التى يحددها القاضى وفقا للمادتين ٦٦ و٦٨ الإنضمام للمجموعة من خلال الإعلان عن ذلك للمدعى المسئول عن المطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بهم من المدعى عليه المسئول. وتعد العضوية فى

المجموعة تفويضاً لمصلحة المدعى فى الدعوى الجماعية ولغرض التعويض. ويجوز للمدعى أن يتفاوض مع المدعى عليه بشأن مبلغ التعويض".

رابعا ـ تكاليف الدعوى الجماعية :

١ـ تكاليف الفصل فى الدعوى:

القاعدة العامة هى تحمل الطرف الخاسر تكاليف الفصل فى الدعوى، وهو ما أخذ به قانون اقليم الكيبيك الكندى بحيث يتحمل ممثل المجموعة تكاليف الفصل فى الدعوى لو رفضت المحكمة المختصة الدعوى(١)، ففى الولايات المتحدة، يلتزم المحامى بدفع تكاليف الفصل فى الدعوى الجماعية، أما فى السويد، فيجرى دفع هذه الرسوم من ممثل المجموعة، ويجوز للقاضى أن يلزم أحد الأعضاء بدفع تكاليف ورسوم معينة(٢).

ووفقا للنظام الانجليزى، يميز القانون بين نموذجين من الرسوم القضائية، نموذج الرسوم الفردية ونموذج الرسوم الجماعية، أما بالنسبة للرسوم الفردية، فهى الرسوم المستحقة عن الطلب المسجل فى المجموعة التى تريد رفع وتحريك الدعوى، ويخضع تقديرها للسلطة التقديرية للمحكمة المختصة(٣).

أما بالنسبة للرسوم الجماعية، فهى الرسوم الخاصة بنظر وتحقيق الدعوى الجماعية، وتشتمل على رسوم إدارة وتوجيه النزاع بواسطة محامى

(1) Guillaume CERUTTI, op.cit. p.15
(2) Ibid.
(3) Ibid. p.16

المجموعة، وتكون أعضاء المجموعة مسئولة بنسب متساوية عن هذه التكاليف والرسوم[1].

٢- المساعدة القضائية :

باستثناء النموذج الأمريكى، فإنه يجوز لمباشر إجراءات الدعوى الجماعية أن يستفيد من المساعدات القضائية، وهو ما يظهر جلياً فى قانون إقليم كيبيك الكندى، والذى يتبنى صندق العمل الجماعى ليساعد أعضاء مجموعة الدعوى فى دفع تكاليف الإجراءات القضائية. فى البرتغال، تتيح آلية المساعدة القضائية تمويل أتعاب المحامى وتحمل التكاليف القانونية الخاصة بالأشخاص الذين مواردهم المالية محدودة[2].

٣- أتعاب المحامى :

هناك العديد من التطبيقات التشريعية التى تحدد أتعاب المحامى الذى يمثل المجموعة أمام المحكمة المختصة بالدعوى الجماعية، وتخضع جميعها لرقابة وإشراف المحكمة المختصة، ففى الولايات المتحدة الأمريكية واقليم الكيبيك، يجرى حساب أتعاب المحامى على أساس نسبة مئوية من إجمالى المبلغ المخصص للمجموعة فى حالة نجاحه فى الحصول على حكم قضائى لمصلحتهم[3].

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Guillaume CERUTTI, op.cit. p.14

وفى إنجلترا والسويد، يجوز لمقدم الطلب القضائى والمحامى إبرام اتفاق بمقتضاه تحدد أتعاب المحامى بناء على النتيجة المتوقعة من النزاع المعروض على المحكمة، وهو ما يطلق عليه اتفاق قبول المخاطر الناجمة عن رفع وتحريك الدعوى(١).

خامسا ـ نشر الحكم الصادر:

تطبيقا لحكم المادة ١٣١-٣٥ من قانون العقوبات الفرنسى، يجب نشر الحكم سواء كان قرار إدانة أو غير ذلك فى الوسائل المناسبة لإعلام الجمهور (الصحافة والإذاعة والتليفزيون) وفى الأماكن التى تحددها المحكمة، ويعزز نشر الأحكام القضائية الطبيعة الوقائية لتجنب المنازعات التى قد تحدث بين المستهلك والمنتج فى المستقبل(٢).

ويتحمل الخصم المحكوم عليه تكاليف هذا النشر فى حالة الإدانة، بينما تتحمل جمعية حماية حقوق المستهلك هذه التكاليف فى حالة صدور حكم بالبراءة(٣).

(1) Ibid. p.15
(2) Ibid. p.21
(3) Ibid.

سادسا ـ الطعن على الحكم الصادر:

يقبل حكم المحكمة بقبول الدعوى أو عدم قبولها الطعن بالاستئناف، فإذا صدر بعدم قبول الدعوى، جاز للمدعين الطعن بالاستئناف، أما لو صدر القرار بقبول الدعوى، جاز للمدعى عليه الطعن بالاستئناف على هذا القرار.

وإذا حكمت المحكمة بإنعقاد مسئولية المدعى عليه، فإنه يجب أن تقدر مبلغ التعويض لأعضاء الدعوى الجماعية، وتضع خطة لتوزيع التعويضات وتحديد أتعاب المحامى، وبناء على هذه الخطة يحصل كل متضرر على مبلغ محدد(١).

والأصل العام أن يحصل جميع الأعضاء على ذات مبلغ التعويض، ودون التفاوت فيما بينهم، إلا أنه يجوز استثناءاً أن يختص بعض المتضررين بمبالغ أكبر بسبب خصوصية الضرر الذى أصابهم(٢).

سابعاً ـ تنفيذ الحكم الصادر:

لو صدر حكم بتعويض المضرور، فإنه يجرى تنفيذ هذا الحكم لمصلحة المستفيدين ضماناً لحصولهم على المبالغ المستحقة لهم، وهو ما يجيز القيام بالتدابير اللازمة لضمان تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته(٣).

---

(١) د/نسرين سلامة محاسنة، مرجع سابق، ص٢١٤

(٢) د/نسرين سلامة محاسنة، مرجع سابق ، ص٢١٤

(3) Guillaume CERUTTI, op.cit. p.41

ويكون إعلان الحكم القضائى بواسطة المحكوم لهم وقبل البدء فى إجراءات التنفيذ، وذلك بواسطة الجمعية المعنى بتمثيلهم، ويجرى توجيه هذا الإعلان للمحكوم عليه باسم جميع المحكوم لهم ولحسابهم[١].

أما بالنسبة لإجراءات التنفيذ، فجمعية حماية المتضررين من الأضرار البيئية تبدء فى تقديم طلب التنفيذ لمحضر التنفيذ الذى يتولى مباشرة طريق التنفيذ المناسب لحساب كافة مستفيدى الحكم القضائى، وتقسيم المبالغ المالية عليهم ووفقا لنصيب كل واحد على حدة[٢].

وبناء على ذلك، يسهل هذا التنظيم القانونى لهذه الإجراءات التنفيذ الإختيارى للأحكام الصادرة فى الدعاوى الجماعية. علاوة على ذلك يمكن للجمعيات المعنية أن تتوصل لاتفاق تسوية للأضرار قبل البدء فى إجراءات التنفيذ الجبرى[٣].

(1) Ibid. p.41
(2) Ibid. p.41
(3) Ibid. p.42

النتائج والتوصيات

تناولنا فى هذه الدراسة دعاوى التعويض المرفوعة بواسطة الجمعيات لجبر الأضرار البيئية من خلال مبحثين بحيث درسنا ماهية الدعوى الجماعية وفلسفتها فى المبحث الأول، بينما خصصنا المبحث الثانى لدراسة شروط وإجراءات الدعوى الجماعية.

أولا ـ النتائج:

١ـ تقوم الدعوى الجماعية على فكرة تجميع الشكاوى الفردية فى دعوى واحدة من أجل الحصول على تعويض عن جميع الأضرار الفردية بدلا من رفع كل متضرر دعوى منفصلة عن دعوى المتضرر الآخر، وبالتالى تفادى تعقد الإجراءات القضائية، وتقليل النفقات المالية.

٢ـ تعد الدعوى الجماعية الآلية المناسبة لفتح الباب أمام المتضررين وذوى المصلحة للإنضمام إليها، وبالتالى الحصول على حكم قضائى تنصرف آثاره لكافة الخصوم سواء الذين تدخلوا فى إجراءات هذه الدعوى لحظة رفعها أو أثناء سير إجراءات نظرها والفصل فيها.

٣ـ يجوز رفع هذه الدعوى بواسطة الجمعيات المعتمدة لحماية البيئة فى فرنسا شريطة تعدد الأشخاص، وأن يكون الضرر جماعيا، وأن يكون الأساس القانونى واحد.

ثانيا ـ التوصيات:

١ـ أوصى المشرع المصرى بإضافة نص يجيز للجمعيات العاملة فى مجال حماية البيئة رفع دعوى تعويض مدنية لكافة الأشخاص الذين يثبت تضررهم من أى اعتداء على حقهم فى بيئة نظيفة.

٢ـ أوصى المشرع المصرى بإضافة نص ينظم إجراءات رفع الدعوى الجماعية والفصل فيها على غرار ما ذهب إليه المشرع الفرنسى، وعلى النحو الذى يضمن سرعة الفصل فيها وتقليل النفقات المالية و الحد من احتمال تعارض الأحكام القضائية لو جاز لكل متضرر رفع هذه الدعوى على حدة.

قائمة المراجع

أولا ـ المراجع العربية:

د/حكيم زيان وآخررون، الدعوى الجماعية أمام القاضى الإدارى بفرنسا، سلسلة فقه القضاء الإدارى، العدد الخامس، ص٥

د/نسرين سلامة محاسنة، دعوى المسئولية عن الضرر الجماعى فى القانون المقارن، نحو تنظيم قانونى خاص فى القوانين العربية: القانونان القطرى والأردنى نموذجاً، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد ١، العدد التسلسلى ٢٩، مارس ٢٠٢٠، ص٢٠٤

د/محمد المهدى، دور جمعيات المجتمع المدنى فى حماية المستهلك فى ضوء القانون ٣١,٠٨، المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية، العدد ٢، ٢٠١٧، ص١٣

ثانيا ـ المراجع الأجنبية:

Guillaume CERUTTI, rapport sur l'action de group, 16 dec.2005, p.28

Julie Roman, les actions de groupe et le droit de la concurrence, université Paris II , 2016, p. 17

Maître Sébastien SALLES, L'action de groupe ou la class action française, https://www.thelys-avocats.fr/droit-de-la-

consommation-laction-de-groupe-ou-la-class-action-francaise

Ministère de la justice, réforme de la procédure civile, p7

Philippe GOSSELIN, et autres, Rapport d'information de la commission des lois constitutionnelles, le 11 juin 2020, p.13

https://www.economie.gouv.fr/cedef/action-de-groupe